الاشتراكية الديمقراطية

اقتصاد السوق الاجتماعي أم اقتصاد السوق

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

Contents

1 - الاشتراكية الديمقراطية كنظام اقتصادي اجتماعي: 1
2 - الاشتراكية الديمقراطية والمصالح المشتركة العدل والمساواة:..... 2
3 - بناء مجتمع بقوم على العدل والمساواة:..... 2
4 - آلية السوق: 3
5 - وسائل التأثير على الحياة الاقتصادية في المجتمع: 3
6 - تقييم النموذج التاريخي للنمو الرأسمالي:..... 4

الاشتراكية الديمقراطية

اقتصاد السوق الاجتماعي أم اقتصاد السوق

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

يتضمن مصطلح الرأسمالية ومنذ عهد بعيد معنى أوسع من المضمون الاقتصادي البحت، فهو يضم في معانيه نظاماً للنفوذ والسلطة يستحوذ فيه من يملك رأس المال على حق التقرير في مصالح الآخرين، كما تتحدد فيه حقوق الفرد استناداً إلى ربحيته بالمعنى الاقتصادي وبالتالي فالنظام الرأسمالي يخلق سلطوياً انخفاضاً في حريات من هم ليسوا من كبار مالكي رأس المال. وهذا يؤدي إلى الظلم وحدوث توترات اجتماعية كبرى داخل الدولة الواحدة أو بين الدول أحيانا. كما يؤدي إلى استغلال خطر وجائر للموارد الطبيعية وتدمير للبيئة.

1 - الاشتراكية الديمقراطية كنظام اقتصادي اجتماعي:

الاشتراكية الديمقراطية كنظام اقتصادي اجتماعي تحكمه المصالح الشعبية ويتمتع فيه كل فرد - بصفته مواطنا منتجاً أو مستهلكاً - بحق وإمكانية التأثير على توجهات الإنتاج وتوزيع حصيلته وعلى علاقات العمل وظروفه.

وهو نظام اقتصادي تتعدد فيه أشكال ملكية وسائل الإنتاج ويتنوع فيه النشاط الاقتصادي، ويشترط على نظام الإنتاج مراعاة احترام العمل الذي يؤديه كل فرد والحفاظ على دوافع الحماس والرغبة في العمل المتوفرة لدى الجميع وتوزيع حصيلة الإنتاج بشكل عادل.

لا يتعارض هذا النظام الاقتصادي مع الملكية الخاصة ويقوم وفقاً لقوانين الإنتاج الحديث على أن رأس المال الإنتاجي يجب أن يدر ربحاً، كما ينظر إلى اقتصاد السوق على كونه قسماً واحداً من أقسام الحياة الاقتصادية ولكن هذا النظام لا يسمح بسيطرة الأرباح الخاصة على كافة المصالح الأخرى أو على تطور المجتمع. وهو لا يوافق على اعتبار السوق المعيار الوحيد للمزايا الاجتماعية وللحياة الاجتماعية العامة.

2 - الاشتراكية الديمقراطية والمصالح المشتركة العدل والمساواة:

تفترض المصالح المشتركة التضامن بين أفراد المجتمع، التضامن الذي يعني التماسك بين أفراد المجتمع والنابع من الاقتناع الداخلي بأننا جميعا نحتاج إلى بعضنا البعض، وأن أفضل المجتمعات هو المجتمع الذي يقوم على التعاون والاحترام المتبادل وتحمل المسؤولية. ولا يحق للمصالح الاقتصادية أن تضع حدوداً للديمقراطية، بل أن الديمقراطية هي التي تحتفظ دائما بحق وضع الشروط للنشاط الاقتصادي والحدود لقوى السوق.

3 - بناء مجتمع يقوم على العدل والمساواة:

تسعى الاشتراكية الديمقراطية إلى بناء مجتمع يقوم على العدل والمساواة بين كافة الناس في القيمة وهذا يعني بناء مجتمع تضامني يعيش فيه المواطنون أحراراً ومتساوون، ولابد لكل إنسان أن يكون حراً في أن يتطور كفرد وأن يملك زمام حياته وأن يؤثر على مجتمعه، والحرية تشمل التخلص من الضغوط الخارجية والقهر، ومن الجوع والحرمان والجهل، والإسهام في تقرير الأمور وفي تطوير الذات والإحساس بالأمان ضمن الجماعة وفي القدرة على توجيه دفة حياته واختيار مستقبله الخاص.

الحرية والمساواة لا يتعلقان بحقوق الفرد فحسب بل أيضا بالحلول الجماعية التي تسعى لتحقيق الصالح المشترك للجميع، وهذا هو الأساس الذي

تقوم عليه فرص الفرد في الحياة والنمو والتطور. لأن الإنسان مخلوق اجتماعي يتطور ويرتقي بتفاعله مع الآخرين والعديد من جوانب رفاه الفرد لا تتحقق إلا في إطار التعاون مع الآخرين.

4 - آلية السوق:

أما آلية السوق فهي جزء من النظام الاقتصادي المختلط الذي تنادي به الاشتراكية الديمقراطية. فالسوق لا يملك أن يلبي من الاحتياجات إلا تلك التي يمكن التعبير عنها من خلال طلب قوي وفعال بدرجه كافية، أما حاجات الناس التي تعد حقوقاً اجتماعية وبخاصة تلك المزايا التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين بصرف النظر عن مستوى دخولهم، فيجب أن تخرج عن نطاق مبادئ التوزيع التي تفرضها آلية السوق ليتم توزيعها وفق مبادئ أخرى أكثر عدالة. وأهم هذه المزايا: الخدمات الصحية، التعليم، الرعاية الاجتماعية، وكذلك الثقافة والنظام القضائي، ويدخل ضمنها أيضا الإسكان في الحدود الضرورية لتوفير حق المسكن الملائم للجميع، وكذلك السياسات التي تكفل توفير المواصلات والبنية التحتية.

وليس بوسع آليات السوق التعامل مع المنتجات أو السلع التي لا سعر لها مثل الهواء والماء وأشعة الشمس لذلك فان الحفاظ على هذه الأشياء يحتاج إلى إجراءات على شكل قرارات سياسية أو إلى جماعات الرأي المكونة من المستهلكين أصحاب الوعي.

ويتم الاختيار بين تحمل الأعباء الاجتماعية واقتصاد السوق على أساس من منهما القادر على تحقيق نتائج أفضل من حيث الفعالية والعدالة الاجتماعية، وقد تختلف أسس الاختيار من قطاع لآخر وهذا يتوقف على نوعية الاحتياجات المطلوب تلبيتها وقد يحتاج الأمر إلى إعادة النظر في الاختيار من وقت لآخر إذا اتضح أن حاجات هامة لا يتم تلبيتها من خلال الترتيب القائم.

5 - وسائل التأثير على الحياة الاقتصادية في المجتمع:

يجب أن يكون التأثير على الحياة الاقتصادية في المجتمع متاحاً بوسائل مختلفة وعلى عدة مستويات لأن الاحتياجات العديدة والمتباينة التي يجب أن

يوفرها النشاط الاقتصادي لا يمكن تلبيتها بالقرارات السياسية وحدها ولا بأساليب السوق وحدها، بل تحتاج إلى اقتصاد مختلط يبنى على تكامل بين الإجراءات المجتمعية وآليات السوق والنقابات العمالية القوية والمستهلكين الواعين الناشطين، وبدعم من تشريعات قوية تنظم عملياً الإنتاج والاستهلاك.

لكن السوق غير قادر عن أن يحافظ على نفسه، إذ أن ميله إلى التمركز والاحتكار يتعارض مع المنافسة التي تعد شرطاً أساسياً لاستمراره وبقائه. وآلية السعر التي تحرك السوق لا تستطيع أن تضع القواعد الثابتة التي يتطلبها السوق نفسه حتى يتمكن من أن يعمل بشكل ناجح يحقق التعددية ومصالح الجميع، إن هذه القواعد والأنظمة لا يستطيع أن يضعها ويحافظ عليها إلا مؤسسات عامة مستقلة عن السوق. وهذه القواعد والأنظمة ضرورة للاحتفاظ بالمنافسة ومقاومة الميل إلى الاحتكار والتمركز الذي يعطل آلية السوق على حساب مصلحة المستهلكين ويخلق الاحتكارات الخاصة التي طالما قاومتها معظم فئات المجتمع.

6 - تقييم النموذج التاريخي للنمو الرأسمالي:

أكدت النظرية الاقتصادية النيو كلاسيكية أن في سعي المنتجين لتحقيق أعلى ربح ممكن، وسعي المستهلكين لتحقيق أقصى إشباع ممكن في حدود الإمكانات المتاحة، يمكن تحقيق أفضل استخدام للموارد وأفضل توزيع لعائد العملية الإنتاجية بين من اشترك بهذه العملية. وهذا ما يسمى بعمل اليد الخفية في اقتصاد السوق. فهل هذا صحيح؟ ويبرز لنا تقييم النموذج التاريخي للنمو الرأسمالي وفقاً لآليات السوق ظاهرتين أساسيتين هما:

الأولى – إهدار الموارد المتاحة.

الثانية – تدمير البيئة نتيجة الاستخدام الجائر.

هذان الأثران نتيجة طبيعية للعمل وفقاً لمعيار السعي لتحقيق أقصى ربح ممكن، وهو المعيار الرئيس في ظل اقتصاد السوق. بل أكثر من ذلك فإن السعي لتحقيق أعلى ربح قد لعب ويلعب باستمرار دوراً بارزاً في تشكيل فنون الإنتاج بما يتلاءم مع هذا القانون، وليس بما يتلاءم مع حماية البيئة أو مع احتياجات المجتمعات والتنمية المستدامة فيها.

في ظل اقتصاد السوق ومن خلال الصراع بين رأس المال والعمل في النظام الاقتصادي تقوم الاشتراكية الديمقراطية بالدفاع عن مصالح العمال لأنها تظل نظاماً اقتصادياً اجتماعياً مناهضاً للرأسمالية وهي تقوم دائما بتحقيق التوازن بين مصلحة الطرفين وضبط الصراع بين رأس المال والعمل.

ولا يعد تزايد نفوذ المصالح الرأسمالية أمراً ضمنياً كنتيجة للعولمة وبالتالي أمراً غير قابل للتغيير، بل هو قابل للإيقاف من خلال العمل السياسي والنقابي الواعي. هناك إمكانيات كبيرة متاحة لتحقيق المساواة وإزالة الفوارق وتعميم الديمقراطية والرفاه وهذا يتطلب الإرادة والقوة السياسية القادرة على الاستفادة من هذه الإمكانيات الجديدة. فالاشتراكية الديمقراطية يمكن أن تكون جزء من هذه القوة السياسية التي تسهم في تحويل العولمة إلى أداة للديمقراطية والرفاه والعدالة الاجتماعية.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
كلية الاقتصاد - جامعة دمشق